معهد الدين القيم

بإشراف الشيخ أبي الحسن علي الرملي

تفريغ دروس (اختصار علوم الحديث)

شرح الشيخ (علي الرملي) حفظه الله

المستوى الثاني

الدرس رقم (5)

التاريخ: 16/ذو القعدة/1440 هـ

19/تموز/2019 م

شرط اتصال السند والعنعنة، عند البخاري ومسلم، ومرجحات البخاري على مسلم

عرفنا من خلال دروس البيقونية موضوع الحديث المعنعن؛ كأن يقول أحد الرواة في الإسناد عن فلان؛ هذا هو الحديث المعنعن.

وذكرنا شرطين لقبول الحديث المعنعن:

الشرط الأول: أن يكون الراوي قد سمع من شيخه في الأصل؛ يعني عُرِف أن هذا الشخص يروي عن فلان.

والشرط الثاني: أن لا يكون هذا الراوي مدلِّساً.

الآن موضوع التدليس ليس موضوعنا؛ موضوعنا هو النقطة الأولى التي هي أن يكون الراوي قد سمع من شيخه، هذا الشرط قد اختلف العلماء فيه، نسمع الآن ماذا قال المصنف ثم نبين بإذن الله.

قال المؤلف: (**والبخاريُّ أَرجحُ**)

ماذا يعني بقوله: البخاري أرجح؟

يعني أن البخاري صحيحه أصح من صحيح مسلم، هذا أصل موضوع هذه الفقرة.

لكن لماذا؟

لعدة أسباب؛ السبب الأول منها:

قال : (**لأنَّه اشْتَرَطَ في إخْراجِهِ الحَديثَ - في كتابه هذا - أَنْ يكونَ الرَّاوي قَدْ عاصَرَ شَيْخَهُ وثَبَتَ عِنْدَهُ سَماعُهُ مِنْهُ. ولَمْ يَشْتَرِطْ مُسْلِمٌ الثانيَ؛ بل اكتفى بُمجَرَّدِ المُعاصَرَةِ**).

هذا هو السبب الأول الذي جعل المؤلف يقول بأن صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم **من حيث**

الأصحيّة؛ فالكلام في صحة الأحاديث الموجودة عند البخاري وأنها أصح من الأحاديث الموجودة عند مسلم.

فالسبب الأول هو موضوعنا الذي ذكرناه وهو موضوع العنعنة؛ إذا قال الراوي: عن فلان، ذكرنا الشرط الأول في ذلك وهو أن يكون قد سمع منه، هنا حصل خلاف بين العلماء؛ الإمام البخاري - رحمه الله - يشترط في صحيحه **اللقيّ؛ أي: أن يكون الراوي قد لقي شيخه وسمع منه**، لا بد من إثبات هذا الأمر، إذا ثبت أن الراوي قد لقي شيخه وسمع منه؛ فكل رواياته بعد ذلك بصيغه (**عن**) عن ذاك الشيخ يقبلها البخاري؛ لأنه قد ثبت عنده أنه قد سمع منه فانتهى الإشكال.

طيب هذا الإشكال من أين جاء؟

جاء من أنه وجد أن بعض الرواة يروون عن شيوخ ويقولون: عن فلان ولا يكون قد سمع منه أصلاً؛ لأن كلمة (**عن**) لا تقتضي السماع ؛ أنا أروي لك حديثاً عن شخص فقط، لكن هل سمعت منه أو لم أسمع؛ ما عندي شيء يدل على إثبات السماع أو نفيه، فإذن ربما تجد بعض الرواة يقول: عن فلان وهو ولم يسمع منه، هذا موجود وبكثرة خصوصاً في طبقة التابعين بينهم وبين الصحابة، فأنت تنتبه لهذه الطبقة؛ تجد التابعي يقول: عن فلان من الصحابة وهو لم يسمع منه، إذن لابد من تحقق السماع في هذه الطبقة وفي جميع الطبقات؛ هذا مطلوب عندنا .

فاذا ثبت عندي أن زيداً من الناس قد سمع من عمرو؛ بعد ذلك لو روى لي زيد حديثاً وقال عن عمرو؛ أقبل منه إلا أن يكون مدلِّساً فقط؛ فأردُّ روايته حتى يصرّح بالتحديث، أما إن لم يكن مدلساً وثبت عندي ولو في مرة واحدة أنه قال: حدثني فلان؛ فثبت عندي أنه قد سمع من فلان؛ فينتهي الأمر؛ **هذا هو شرط البخاري** رحمه الله .

يعني: نحن نثبت أن نافعاً مولى ابن عمر قد سمع من ابن عمر، وهذا ثابت عندنا في روايات كثيرة؛ يقول: حدثنا ابن عمر، وثبت أنه هو مولى لابن عمر، وكان يخدمه.. إلى آخره، إذن ثابت عندنا أن نافعاً قد سمع من ابن عمر، فكونه قد ثبت عندنا هذا؛ بعد ذلك كل ما يرويه نافع عن ابن عمر بصيغة (**عن**) نقبلها منه؛ لأنه ليس مدلساً؛ أولاً، ولأنه قد ثبت عندنا أن نافعاً قد سمع من ابن عمر؛ ثانياً؛ هذا شرط البخاري.

فمعنى لقيه وسمع منه: أي أنه قد ثبت أنه قد لقيه وسمع منه؛ ليس مجرد التقاء فقط؛ وإنما لقاء يعني السماع.

أوضح لكم الأمر أكثر:

الآن مثلاً أروي لكم رواية عن الشيخ ابن باز فأقول لكم: عن ابن باز؛ قال: (زمننا هذا زمن رفق ولين ورحمة) ؛ الآن رويتُ لكم هذه الرواية عن ابن باز.

لتقبل أنت روايتي هذه عن ابن باز؛ ماذا يلزمك أن تعلم - غير موضوع الثقة والحفظ فليس هذا موضوعنا؛ موضوعنا الآن في الاتصال فقط-؟.

- **الأمر الأول: أنني لست مدلساً.**
- **الأمر الثاني: أنني التقيت بابن باز وسمعت منه؛ لأنني رويت بصيغة(عن)** .

طيب إذا كنت أنا ثقة وحافظاً، وقلت لك: حدثني عبد العزيز بن باز؛ فالأمر منتهٍ واضحٌ؛ أنا ثقة وقلت: حدثنا، إذن انتهى الأمر؛ سمعته منه، لكن الإشكال إذا قلت: (عن)؛ فيلزمك أن تبحث هل أنا سمعت من ابن باز أم لم أسمع ؛وسيأتي إن شاء الله كيفية معرفة هذا .

موضوعنا الآن في مسألة الاتصال؛ لأنني أنا قد أروي لك رواية عن ابن باز، أنا لم أقل :حدثنا، لكن أروي رواية عن ابن باز؛ سمعتها أو بلغتني أو قرأتها؛ فأقول: (عن ابن باز كذا وكذا)، وهذا موجود عن الثقات كثيراً، ولا يكون قد سمع من الشيخ الذي روى عنه.

هذا بالنسبة لشرط الإمام البخاري؛ فالإمام البخاري لا يُخرج في صحيحه حديثاً يحتج به من رواية فلان عن فلان إلا ويكون قد ثبت عنده أن فلاناً قد لقي فلاناً، بعد ذلك يروي له بالعنعنة لا مشكلة عنده.

نأتي إلى مسلم؛ **ما هو شرط مسلم**؟

شرط مسلم أخف من شرط البخاري؛ **شرط مسلم: المعاصرة مع إمكان اللقيّ.**

المعاصرة: يعني أن يتعاصرا؛ فيعيشان مع بعضهما في عصر واحد؛ في زمن واحد؛ بحيث يمكن لهذا أن يسمع من هذا، فلا يكون واحد منهما في زمن والآخر في زمن آخر فلا يمكن أن يسمع منه أو يلتقي به؛ هذا معنى المعاصرة.

مع إمكان اللقي أيضاً، يعني مثلاً: أكون أنا في بلاد والشيخ أيضاً يكون في نفس البلاد، إذن هل يمكن أن التقي به؟ نعم ممكن.

لكن إذا كنت أنا في الشرق وهو في الغرب ولا يُعرَف عني أني رحلت ولا يعرف عنه أنه رحل؛ فهل هناك إمكانية للقاء؟

لا؛ لا يمكن؛ إذن لا يُحمل عند مسلم على الاتصال؛ إنما يُحمل على الاتصال إذا ثبتت المعاصرة مع إمكان اللقي؛ فيمكن أن يحصل تلاقي بين الراوي والراوي عنه؛ عندئذ يحمل مسلم العنعنة على الاتصال .

وهذا الشرط أضعف من شرط البخاري؛ فشرط البخاري أقوى وأشد وفيه حيطة أعظم من حيطة مسلم؛ إذ إنني مثلاً أكون قد عاصرت شيخاً وإمكان اللقي بيني وبينه موجود، لكن لم أسمع منه، وأروي عنه بصيغة عن.

مثلاً: أنا عشت في الأردن لمدة ثلاث سنوات في زمن وجود الشيخ الألباني - رحمه الله -؛ لكنني لم التقِ به، فآتي وأخبرك وأقول لك: قال الشيخ الألباني - رحمه الله - كذا وكذا أو عن الشيخ الألباني قال كذا وكذا؛ فبناءً على شرط مسلم أنت تقبل روايتي؛ لأنني عاصرته وإمكانية اللقاء بيني وبينه موجودة، لكن أنا في الحقيقة لم أسمع منه.

أما عند البخاري فهذا لا يعتبر متصلاً حتى يثبت عنده أنني التقيت بالشيخ الألباني وسمعت منه ولو مرة واحدة ليقبل بعد ذلك كل عنعنتي عن الشيخ الألباني .

هذه إحدى الوجوه في ترجيح كتاب البخاري على مسلم .

لكن في الحقيقة في أكثر روايات كتاب صحيح مسلم تجد شرط البخاري متحققاً فيها، وتجد هذا الفارق موجوداً في بعض الأحاديث القليلة جداً، لكن في الجملة هو وجه من وجوه الترجيح .

إذن هذا أحد الأسباب التي جعلتهم يرجِّحون "صحيح البخاري" على "صحيح مسلم" في الأصحّية، هذا الترجيح من حيث قوة الاتصال؛ فمذهب البخاري أقوى من مذهب مسلم في الاتصال؛ فهذا الوجه في الترجيح من ناحية اتصال السند.

الوجه الثاني من وجوه الترجيح: وهو في الرجال.

رجال البخاري الذين أخرج لهم بشكل عام أقوى من رجال مسلم؛ طبعاً هذا في الرجال الذين اختلفوا

في الإخراج لهم؛ فهناك رجال كثيرون أخرج لهم البخاري وأخرج لهم مسلم؛ هؤلاء لا مزيّة لأحدهما على الآخر فيهم؛ كالزهري وشعبة ويونس وغيرهم كثير؛ قد اشتركا في الإخراج لهم .

لكن المزية تأتي في:

- الرجال الذين أخرج لهم البخاري ولم يخرج لهم مسلم،
- وأخرج لهم مسلم ولم يخرج لهم البخاري،
- أو أصحاب الراوي كالزهري مثلاً؛

فتجد البخاري أخرج لأقوياء أصحاب الزهري ولم يخرج مثلاً للطبقة الثانية أو الثالثة، ومسلم يكون قد أخرج للطبقة الثانية أو الثالثة، فمن هذه الناحية - من ناحية قوة الرجال - رجال البخاري أقوى من رجال مسلم .

- كذلك : الرجال الذين اعتُرِضَ على البخاري في الإخراج لهم أقل من الرجال الذين انتُقد مسلم في الإخراج لهم،

حتى إن مسلماً قد أخرج لبعض الضعفاء، وانتقدوا عليه هذا، واعتذر هو كونه عنده أصولاً صحيحة للحديث؛ لذلك أخرج لهم؛ لعلوِّ أسانيدهم أو لأي فائدة أخرى.

لكن على كل حال فالأمر كما ذكرنا، ومن دَرس "صحيح البخاري" و"صحيح مسلم" التمس هذا بشكل واضح جداً .

السبب الثالث للترجيح: الانتقاد للأحاديث نفسها من حيث الصحة والضعف؛

فإنه وإن كان "صحيح البخاري" و"صحيح مسلم" في الجملة أجمع العلماء على صحة ما فيهما من أحاديث؛ لكن يوجد عندنا أحاديث قد انتُقدت وهي قرابة المائتين وعشرين حديثاً في الصحيحين.

طبعاً بالنسبة لما أخرج البخاري ومسلم هذا العدد لا شيء، ثم بعد ذلك مع أنها منتقدة لكن لا يعني هذا أن كل هذا العدد المنتقد ضعيف؛ لا بل قليل جداً من الأحاديث التي هي بحق يحكم عليها بالضعف .

حتى انتقاد بعض المحدثين على هذه الأحاديث ليس لأجل الصحة والضعف؛ بل لوجود صحيح وأصح منه، أو خطأ وصواب.

لكن في الجملة الأحاديث التي انتقدت على البخاري أقل من الأحاديث التي انتقدت على مسلم.

ثم ما تم فيه الانتقاد وكان بالفعل الصواب فيه مع المنتقد كالدارقطني وأبي مسعود الدمشقي وأبي علي الجياني - هؤلاء انتقدوا أحاديث في الصحيحين – هي عند البخاري أقل منها عند مسلم فيكون الصواب فيها مع البخاري، بينما أحياناً كثيرة يكون الصواب فيها مع المنتقد على صحيح مسلم.

هذه بعض أوجه الترجيح ما بين البخاري ومسلم في صحة الأحاديث التي أدخلوها في صحيحيهما، ومن أراد التفصيل والزيادة في هذه القضية فليراجع "مقدمة فتح الباري"[1] للحافظ ابن حجر؛ فقد استوفى الكلام على هذا الموضوع هناك .

لكن نخرج بخلاصة: أن الصواب هو ما ذُكر هنا؛ أن صحيح البخاري أرجح من صحيح مسلم وأقوى؛ أحاديثه أقوى.

ومن يمارس الصحيحين ويشتغل بهما؛ يلتمس هذا بشكل واضح جداً.

قال المؤلف: (**ومن ها هنا ينفصل لك النزاعُ في ترجيحِ تصحيحِ البخاريّ على مسلم - كما هو قول الجمهورِ -**)

من خلال ما ذكرنا لك يتبين لك أن صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم؛ وهذا ما عليه جمهور العلماء

قال: (**خلافاً لأبي عليٍّ النيسابوريّ شيخِ الحاكمِ وطائفةٍ من عُلماءِ المَغْرِبِ**)

قالوا: خالف أبو علي النيسابوري في هذه المسألة؛ وقال: إن مسلماً أصح من البخاري وكذلك طائفة من علماء المغرب.

طيب تعالوا نسمع ماذا قال أبو علي النيسابوري:

قال: (**ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم بن الحجاج**)

تأمل العبارة؛ ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم بن الحجاج.

هذا الخبر صحيح عن أبي علي النيسابوري أخرجه الخطيب البغدادي[2] عن أبي القاسم السوْذَرْجاني؛

1- (10/1)

2- "تاريخ بغداد" (121/15) في ترجمة الإمام مسلم.

- قال الخطيب فيه: كان ديناً ثقةً صالحاً – عن محمد بن إسحاق بن منده – وهو الإمام الحافظ المعروف صاحب كتاب "الإيمان والتوحيد"، و"معرفة الصحابة" – عن أبي علي النيسابوري رحمه الله.

فهذا الإسناد صحيح إلى أبي علي النيسابوري؛ فلا إشكال في صحته، فالإسناد ثابت والأثر صحيح.

وركزنا على هذا؛ لأن الحاشية في نسخة مكتبة المعارف تنقل عن الشيخ الألباني رحمه الله - إن صحَّ هذا النقل عن الشيخ - أنه قال: (فإنه روي عنه أنه قال: ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم بن الحجاج، لكن أشار الحافظ في "مقدمة الفتح" إلى عدم ثبوت ذلك عن أبي علي فراجعه (ن)).

والإشارة(ن) تبيّن أن الشيخ الألباني رحمه الله هو الذي ذكر هذا، لكن كما ذكرنا لكم الإسناد كما رأيتم صحيح، وهو ثابت عن أبي علي.

لكن لو رجعنا إلى كلام الحافظ المشار إليه؛ هل فعلاً ضعّف الحافظ ابن حجر هذا الأثر؟

الحافظ في "مقدمة الفتح" لم يشر إلى عدم صحة ما قاله أبو علي النيسابوري رحمه الله؛ وإنما شكك في دلالة كلام أبي علي على أن صحيح مسلم أصح من صحيح البخاري.

يعني من حيث الثبوت؛ ثابت عن أبي علي أنه قال هذا الكلام؛ لكنه لا يسلِّم أن كلام أبي علي النيسابوري يريد به أن "صحيح مسلم" أصح من "صحيح البخاري"؛ هذا الذي شكك فيه الحافظ ابن حجر .

قال رحمه الله[1] : (وأما قول أبي علي النيسابوري؛ لم نقف قط على تصريحه بأن كتاب مسلم أصح من كتاب البخاري؛ بخلاف ما يقتضيه إطلاق الشيخ محي الدين في مختصره في علوم الحديث وفي مقدمة شرح البخاري أيضاً ؛ حيث يقول اتفق الجمهور على أن صحيح البخاري أصحهما صحيحاً وأكثرهما فوائد، وقال أبو علي النيسابوري وبعض علماء المغاربة : صحيح مسلم أصح) . انتهى

انظر إلى نقل النووي رحمه عن أبي علي؛ اختلف عن لفظ أبي علي؛ فنَقْلُ النووي عن أبي علي وعلماء

---

[1]- "فتح الباري" (12/1)

المغاربة يقتضي أن أبا علي يجعل "صحيح مسلم" أصح من "صحيح البخاري"؛ لكن ليس هذا مراد أبي علي؛ بناء على كلام الحافظ .

قال الحافظ تتمة لكلامه: (ومقتضى كلام أبي علي: نفيُ الأصحيّة عن غير كتاب مسلم عليه وأما إثباته لها فلا؛ لأن إطلاقه يحتمل أن يريد ذلك أو يريد المساواة والله أعلم) .

ثم أخذ الحافظ يبين لماذا قال أبو علي ما قال .

يعني باختصار لهذا الكلام الذي ذكرناه كله: أن الحافظ ابن حجر لا يشكك في صحة الكلام عن أبي علي النيسابوري؛ بل هو ثابت والإسناد إليه صحيح كما رأيتم؛ لكن المشكلة عند الحافظ أنه يقول: كلام أبي علي لا يدل أن "صحيح مسلم" عنده أصح من "صحيح البخاري"؛ إذ إنه يحتمل معنيين؛

- إما هذا المعنى وهو أن "صحيح مسلم" أصح من "صحيح البخاري"،
- أو أنه يريد أن "صحيح مسلم" و"صحيح البخاري" متساويان في نفس الدرجة؛ لأنه قال: ما يوجد كتاب أصح من كتاب مسلم، لكن هل يوجد كتاب يساويه؟ نعم ممكن؛ فالكلمة تحتمل هذا المعنى.

إذن ليس كلامه صريحاً في ترجيح "صحيح مسلم" على "صحيح البخاري".

لكن هل يؤخذ من كلام أبي علي أن "صحيح البخاري" ليس أصح من "صحيح مسلم"؟

نعم يؤخذ؛ لأن هذا يستفاد منه.

إذن نقول: كلام أبي علي النيسابوري:

- إما أنه يريد به أن "صحيح مسلم" أصح من "صحيح البخاري"،
- أو أن "صحيح مسلم" و"صحيح البخاري" متساويان في الصحة.

فقط هذا معنى كلام الحافظ ابن حجر.

والجمهور على أن صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم، وهذا لا إشكال فيه، ومن مارس الصحيحين

علم ذلك بشكل واضح جداً.
ورجح طائفة من علماء المغرب "صحيح مسلم" على "صحيح البخاري".

سبب ترجيح بعض أهل العلم صحيح مسلم على صحيح البخاري:

وقال بعض أهل العلم: إنما الذي رجح "صحيح مسلم" على "صحيح البخاري"؛ رجحه من ناحية الترتيب وليس من ناحية الصحة؛ قالوا: ترتيب "صحيح مسلم" أجود من ترتيب "صحيح البخاري"؛ لأن مسلماً يأتي بجميع طرق الحديث في مكان واحد، فيذكر الحديث، ويذكر ألفاظه كلها في مكان واحد، فلا تتعب في جمع ألفاظه من هنا وهناك، وفي الوقت نفسه؛ عنده دقة في إخراج الألفاظ.
قالوا: لأن مسلماً ألَّف الكتاب وبين يديه كتبه، بخلاف البخاري الذي ألَّف كتابه وهو يتنقل.
وقالوا: فإنه وإن كان مسلمٌ يتميز على البخاري من هذه الناحية، فإن البخاري يتميز على مسلم بتبويباته الفقهية؛ فالبخاري عندما يخرج الحديث يقطِّعه، ويذكره في عدة مواضع من كتابه وليس في موضع واحد دائماً، لكن في كل موضع يضعه؛ يفيدك فائدة جديدة ؛

- إما فائدة حديثية
- أو فائدة فقهية،
- وعنده تبويبات فقهية عظيمة الفائدة؛ لذلك قال بعض أهل العلم: فقه البخاري في تبويباته[1].

وبعض التبويبات حيّرت جهابذة من أهل العلم في فكها وفهمها؛ لأنه كان يستنبط من الحديث استنباطات دقيقة جداً ويشير إليها إشارات، بل أحياناً يستنبط من الحديث استنباطاً لا يكون في نفس اللفظ الذي ذكره؛ بل يكون اللفظ موجوداً في طرف من أطراف الحديث غير موجودة في الصحيح أصلاً،
وسيمر معكم شيء مذهل من هذا إن شاء الله عندما تتمكنون وتقرؤون "صحيح البخاري" .

---

[1]-"فتح الباري" (243/1)

إذن خلاصة هذا المبحث ؛ هو أن "صحيح البخاري" أصح من "صحيح مسلم".

ما هو السبب ؟

ذكرنا ثلاثة أسباب من الأسباب التي ذكرها العلماء وهي كثيرة جمعها الحافظ ابن حجر في "الفتح"[1]، والسيوطي أيضاً في "تدريب الراوي"[2].

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

[1]- (11/1)

[2]- (96/1)